



وزارة العدل

قرار رقم (٥٠٥)

صادر عن اللجنة المشكلة بموجب المادة الثامنة

من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩

بناءً على الطلب المقدم من المستدعي عاطف طريقي طافور الخريشا لشمول الجرم المسند اليه في القضية الجنائية رقم (٢٠١٥/٨٠٧) جنایات عمان بأحكام قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ .

اجتمعت اللجنة المشكلة بموجب أحكام المادة الثامنة من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ للنظر في كل اعتراض أو إشكال أو تفسير ينجم عن تطبيق أحكام هذا القانون .

بالإطلاع على ملف القضية الجنائية رقم (٢٠١٥/٨٠٧) جنایات عمان نجد أن المستدعي أدين بتاريخ ٢٠١٥/٦/٣٠ بجناية التزوير بالاشتراك وفقاً لأحكام المادتين (٢٦٥ و ٧٦) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (٢٦٠) من ذات القانون مكرر خمس مرات .

والحكم عليه بالوضع بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم عن كل جنایة محسوبة له مدة التوقيف .

عملاً بالمادة (١/٧٢) تنفيذ احدى العقوبات وهي الوضع بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

بالتدقيق وحيث تجد اللجنة أن هناك متضرر والمتمثل بوزارة العمل حيث تم تزوير وصولات مالية الامر الذي فوت على الخزينة مبالغ مالية ، وبناءً على ذلك نقرر عدم اجابة طلب المستدعي عاطف طريقي طافور الخريشا .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٩

رئيس اللجنة

رئيس محكمة التمييز
القاضي محمد الغزو

عضو

رئيس النيابة العامة
القاضي "محمد سعيد" الشريده

عضو

النائب العام
لدى محكمة استئناف عمان
القاضي د. حسن العبدلات

عضو

النائب العام
لدى محكمة الجنايات الكبرى
القاضي احسان السلامة

عضو

النائب العام
لدى محكمة أمن الدولة
القاضي العميد حازم المجالي